

اقتصاد

سوق العقارات تغزو «فيسبوك»

الجلالي لـ«الوطن»: تزيد فرص العرض والطلب ولا إمكانية للاحتيال.. ويوسف: بلا مصداقية وتعرض الكثيرين للنصب

الوطن

يزداد حجم سوق العقارات الافتراضي، عبر «فيسبوك»، بشكل مطرد، فكل يوم هناك صفحات جديدة تنشر صوراً لعقارات مختلفة بقصد البيع، من دون ملاحظة نشاط ملحوظ للإيجار، علماً بأن السوق يشهد حالة ركود منذ فترة. تنشر تلك «السوق الافتراضية» للعقارات عبر الإنترنت من دون تمثيل تجاري، كذلك لا يحكمه أي تنظيم وضوابط، وخاصةً لجهة الأسعار، والتي تصبح مقياساً للسوق، ما يثير حالة من التلاعب والنصب على المواطنين من خلالها، كما تثير تساؤلات عن سبب عدم تنظيم السوق، ومنح تراخيص لتلك الصفحات، لضمان قانونية أعمالها، وتحصيل الرسوم والضرائب بشكل يضمن حقوق الدولة من تلك العمليات، وخاصةً أنه حالياً لم يعد يكلف الأمر سوى إنشاء صفحة «فيسبوك» ونشر إعلانات وصور لعقارات للبيع، مقابل نسبة ليست هينة من البائع والمشتري.

وفي متابعة «الوطن» لهذه الأنشطة التجارية، ومعرفة ما لها، وما عليها مع المتخصصين، رأى الخبير في الاقتصاد الهندسي والعقارات الدكتور محمد الجلالي، أن التسويق الإلكتروني للعقارات هو الوسيلة الأكثر استخداماً اليوم، في ظل غياب لإحصاءات ونسب دقيقة، على اعتبار أن معظم من يرغب في شراء عقار يلجأ في الوقت الحالي إلى الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» كأول طريقة للعرض والبيع، والتواصل مع الزبائن. ويحسب الجلالي فإن بعض المكاتب العقارية تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لعرض ما يتوافر لديها من عقارات للبيع، لذلك لا تسهم هذه الوسيلة



«التموين»: المخالفات خجولة ويصعب كشف الغش من دون شكاوى

بارتفاع أسعار العقارات، كما يعتقد البعض.

فرص أكبر

استبعد الجلالي وهو وزير سابق إمكانية وجود أساليب للتلاعب والنصب والاحتيال على المواطنين من خلال الترويج الإلكتروني للعقارات، معتبراً أنه في ظل «طغيان وسائل التواصل الاجتماعي على الحياة الاجتماعية قد تكون هذه الوسائل ملجأ للكثيرين لعرض ما يرغبون ببيعهم أو شراؤه، ومن ثم يتم البيع من خلال بازار، كما أنه وسيلة متاحة للجميع، لذلك فرص العرض والطلب فيها قد تكون أكبر، وهو سوق واسعة المجالات وقد يجد بعض الأشخاص ميزات قد لا يكون وضعها ضمن

حساباته..

ورأى أن النقاط الإيجابية للموضوع تغطي على السلبية، على حين أرجع أسباب ارتفاع الأسعار لتدني العرض وضعف الاستثمار في القطاع العقاري، والحاجة لفتح مساحات منظمة أكثر مقابل العشوائيات المنتشرة في مختلف المناطق.

لا مصداقية

من جهة ثانية، اختلف الخبير القانوني المتخصص في العقارات الدكتور عمار يوسف، مع الجلالي، مبيناً أن مشكلة التسويق الإلكتروني تكمن في الوضع المجهول للشخص البائع أو الذي يدير الصفحة وبالتالي عمليات

البيع والشراء، مشيراً إلى أن الكثير من المواقع لا تملك أي مصداقية، وقد يتعرض الكثيرون لعمليات نصب، لكنه على الرغم من ذلك لا يؤثر على أسعار العقارات في السوق بحسب يوسف، الذي أرجع ارتفاع أسعار العقارات لثقل العرض وانخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار بسبب المضاربات، لأن الارتباط بين العقارات والليرة السورية كبير جداً، إذ تحرك عملية التداول في سوق العقارات في حالة استقرار سعر الليرة إلى حد ما، على حين تشهد السوق جموداً حالياً. وأكد يوسف أن نسبة بيع العقارات عبر مواقع التواصل تقارب ١ بالمئة فقط من مجموع البيوع، ويوجد حذر من التعامل مع جهات التسويق المجهولة، مبيناً أن الحل يكمن

في إيجاد مؤسسات عقارية متكاملة الهدف، ضمن إطارات اقتصادية واجتماعية وقانونية ومعقبي معاملات.

تخضع للمساءلة

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على الخطيب بين لـ«الوطن» أن هناك تواصلاً وتنسيقاً مباشراً مع الاتصالات، الجهة التي بإمكانها تتبع المواقع، وإغلاق المواقع غير المرخصة. وأكد أنه في الأونة الأخيرة ازدادت على وسائل التواصل الاجتماعي عمليات بيع وشراء غير نظامية، حتى بعضها وصل إلى درجة الغش، ورفع الأسعار، مع خلل في عمليات التعاقد، مشيراً إلى أن المشروع النفت إلى هذه الناحية ونظمتها، وبدأ بذلك من العام ٢٠١٤، إلى أن صدرت اللائحة التنظيمية للضوابط والنواظم الخاصة بحماية المستهلك والتسويق الإلكتروني في الشهر الثاني العام الجاري (٢٠١٩).

أما عن عدد المخالفات في عمليات البيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي للعقارات، بين الخطيب أنها خجولة، ومردمها إلى عدم انتشار ثقافة الشكاوى، فليس جميع المواطنين لديهم علم بوجود عقوبات رادعة، مؤكداً أنه إذا لم تحصل شكاوى بخصوص عملية غش أو تدليس؛ فهناك صعوبة في الوصول إلى القائمين على عمليات الغش.

وأشار إلى أن دوريات حماية المستهلك تقوم بملاحقة الشكاوى، وإعادة الحق للمستهلك وفقاً للقانون حماية المستهلك. فيما يتعلق بالأرقام الخيالية التي يتقاضاها مسامرة المكاتب العقارية سواء الإلكترونية أو أصحاب المكاتب على أرض الواقع، أكد أن هناك ضوابط مبنية، لكن تطبيقها يحتاج إلى شكاوى من المواطنين، وفي هذا السياق توه بأن الشكاوى تقدم للوزارات، واهتمت الحكومة، وشكلت لها محكمة، وسمت قاضياً، ويمكن أن تقدم بالشكاوى للنيابة العامة، وهي تحولها لقاض مختص بالتنسيق مع حماية المستهلك.

«محروقات» لـ«الوطن»: وصول ناقله غاز والمادة متوافرة

إرمان محفوظ

الجانب الإيراني في اللجنة الاقتصادية الوزارية المشتركة بين إيران وسورية مجالات تطوير التعاون الاستراتيجي بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والإنتاجية وخاصة في مجال النفط والصناعة النفطية.

وبحسب سانان، أكد الجانبان خلال الاجتماع الذي عقد في طهران أمس عزيمتهما على الاستمرار في مسيرة التعاون الثنائي ورفع مستوى هذه العلاقات إلى مستوى العلاقة السياسية المتميزة بين البلدين. كما شدد الجانبان على تحقيق شراكات حقيقية بين رجال الأعمال السوريين والإيرانيين في القطاعين الخاص والحكومي.

إلى ذلك بحث غانم مع حسن دانائي فر مستشار النائب الأول للرئيس الإيراني رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية العراقية السبل الكفيلة لارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتبادل التجاري بين سورية وإيران وما تتطلبه المرحلة الحالية والمستقبلية من مضاعفة الجهود المشتركة وصولاً إلى أفضل النتائج في المشروعات المشتركة بين الجانبين.

حضر الاجتماعات سفير سورية في طهران الدكتور عدنان محمود والوفد المرافق للوزير غانم.

وكان الوزير غانم بحث أمس الأول مع نظيره الإيراني يبين زركته آفاق التعاون الإستراتيجي فيما يتعلق بالقطاع النفطي والصناعة النفطية.

صرّحت مصادر مسؤولة في شركة «محروقات» لـ«الوطن» بأن ناقله غاز وصلت خلال اليومين الماضيين، مشيرة إلى أن التوريدات مستمرة، ومن المتوقع وصول نواقل أخرى محملة بالغاز خلال الفترة القادمة.

وبينت المصادر أنه بالأمس تم توزيع ٤٢ ألف أسطوانة غاز لمدينة دمشق وريفها، مشيرة إلى أن هذه الكمية تغطي حاجة السوق، إذ كان يتم توزيع بين ٣٠ و٣٥ ألف أسطوانة يومياً خلال الفترة الماضية، مؤكدة أن مادة الغاز متوافرة، وتتم زيادة المخصصات لجميع المحافظات بحسب حاجتها الفعلية.

وبخصوص التوزيع المعتمد في الغاز لفتت المسار إلى أن مادة الغاز يتم توزيعها بشكل مستمر على المعتمدين في دمشق وريفها، نافية صحة ما يقال عن عدم توافر المادة لدى المعتمدين في دمشق وريفها.

وأوضحت المصادر أن توزيع أسطوانة غاز ثانية بالسعر غير المدعوم هو قيد الدراسة حالياً، ولم يصدر أي قرار بهذا الشأن بعد.

هذا وكان مدير الغاز في دمشق وريفها نائل علاف أشار إلى وجود نقص في كميات الغاز الموزعة في ريف دمشق خلال جلسة مجلس محافظة ريف دمشق منذ أيام.

في سياق متصل بقطاع النفط، بحث وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم مع محمد إسلامي وزير الطرق وبناء المدن ورئيس

بعض أصحاب المنشآت يتجاهلون التواصل مع المالية!

والاقتصادية للعمل والإنتاج، وخاصة المناطق التي تضم كبار المنشآت، وأن هناك حالة تراجع في معدلات التهرب الضريبي بفعل تحسن الظروف العامة في مختلف مناطق حلب وعودة المؤسسات لعملها، إضافة لتحديث الكثير من برامج عمل المديرية والتوسع في استخدامات الأتمتة وزيادة الوعي العام لدى المكلف بأنه شريك مع المالية، إضافة لرفع كفاءة العاملين لدى الدوائر المالية عبر برامج التدريب والتأهيل التي تنفذها المديرية بالتعاون مع وزارة المالية بما يرفع ويعزز من مهارات العاملين في الدوائر المالية.

رقم يثير الغم

مدير مالية حلب لـ«الوطن»: ٤٨٠٠ مكلف بضريبة الأرباح لم يظهروا بياناتهم من أصل ٥٧٧٩

عبد الهادي شباط

صرّح مدير مالية حلب محمود الجمل لـ«الوطن» بأن عدد المكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية يبلغ ٥٧٧٩ ألف مكلف، منهم ٩٧٩ قدموا بيانات عملهم للمالية، مقابل ٤٨٠٠ مكلف لم يبادروا بإظهار البيانات، في حين تمت معالجة نحو ١٦١٦ ملف تراكم ضريبي عن العام ٢٠١٧.

ووصف معالجة ملف التراكم الضريبي لدى المديرية بأنها تسجل تقدماً، إذ تجاوزت نسبة الإنجاز على مكلفي الأرباح الحقيقية الذين قدموا بيانات عملهم؛ نحو ٨٥٪، في حين تراجع هذه النسبة عندما تشمل إجمالي المكلفين ممن قدموا بيانات عملهم ومن لم يقدموا هذه البيانات للمديرية، لتصبح ٣٠٪. وبين أنه يعمل، هناك علاقة تفاعلية بين المالية وبعض المكلفين، وخاصة كبار المكلفين، لجهة التصريح عن أعمالهم، وبيان حجم نشاطهم الاقتصادي والتواصل مع المالية ودفع الضرائب الخاصة بأعمالهم، في حين هناك الكثير من المنشآت والفعاليات التي مازالت في مناطق تسجل توترات أمنية وغير معروف حقيقة نشاطها ومدى قابليتها للتكليف، إذ تعمل المالية على التواصل مع أصحابها، والبعث معهم لتسديدها بما يضمن عدم تعرضهم للفوائد والغرامات التي قد تترتب على التأخر في التسديد. وأشار إلى أن هناك بعض الصعوبات تعترض عمل المالية، ويتم العمل على التعامل معها، وفقاً للإمكانات المتاحة.



وتشاطياتهم، واتخاذ القرارات على النحو الذي يضمن تناسب الضريبة مع واقع النشاط الفعلي، وتعديل أرقام عمل نسبة كبيرة من المكلفين عما كانت عليه خلال السنوات السابقة، وارتفاع مقدار الضريبة المترتبة على كل مكلف، مع متابعة للمكلفين المترتبة عليهم ضرائب المصلحة الخزنية، والتواصل معهم لتسديدها بما يضمن عدم تعرضهم للفوائد والغرامات التي قد تترتب على التأخر في التسديد.

وأشار إلى أن هناك بعض الصعوبات تعترض عمل المالية، ويتم العمل على التعامل معها، وفقاً للإمكانات المتاحة.

تنشيط الحرف التراثية في «الأربعا التجاري»

الجلاد: ٦٠ بالمئة من الصادرات السورية حرفية أوطه باشي: مشروع لتوثيق الحرف في سورية بـ٢٠ مليون دولار

الواسع الذي يلزم لإنجاز هذه الحرف، ويساعد في توظيف طاقات وإمكانات وخلق دائرة إنتاج، مؤكداً أن الحرف التقليدية كانت تستغل إلى خزينة الدولة في سورية ملايين الدولارات خلال أشهر ما يحرر الاقتصاد لو وجدت أماكن للعمل بها، معتبراً أن القروض التي تعطيها الدولة للحرفيين والتي تبلغ قيمتها مليون ليرة لا تسد الحاجة، إذ إن سعر قرن الزجاج لوحد يبلغ من ٣-٤ ملايين ليرة، وأصفاً قطاع الحرف التراثية بآلة تدوير للمال.

وبخصوص مشاركة الحرف التراثية في المعارض الخارجية طالب المسوتي غرفة التجارة بأن تمنحهم مساحة أكبر وخصماً في أجور الشحن.

رمزية أوطه باشي أن الوزارة معنية بالمحافظة على هذه الحرف، والترويج لها كنقطة جذب سياحية، لافتة إلى الأنشطة الخارجية، لنقل منتجاتها الحرفية بالتعاون بين وزارة السياحة وبعض الشخصيات في اتحاد غرف السياحة. وشدد أوطه باشي على ضرورة دعم الحرفيين، لأن الحرف تمثل هوية وطنية، مرجعاً على العديد من الأضرار التي لحقت بالحرف التراثية خلال الأزمة من نقص يد عاملة وخروج مجموعة من الأسواق عن الخدمة، وحاجة الكثير من الأسواق إلى ترميم وإعادة تأهيل. ودعم وإعانة تأهيل. أكدت مديرة الخدمات والمؤسسات السياحية في وزارة السياحة

عاملة كبيرة، وتدريب أخرى للعمل فيها، مضيفاً «الحرفة السورية مصدر اعتزاز، والطرازات التي شغلت بأنامل السوريات غزت العالم، واليوم من خلال الحرف التراثية السورية فإن قطعة الخشب تلطم من جانب، بين رئيس شعبة الصناعة التقليدية في اتحاد غرف السياحة عرفات أوطه باشي أن مشروع توثيق الحرف في سورية قيد الدراسة والتمويل، وتكلفته تزيد على ٢٠ مليون دولار أمريكي، وسيتم بمساعدة من منظمات دولية والتنسيق معها، مبيناً أنه سيتم أخذ بناء مدرج بريف دمشق وتحويله إلى أماكن لتعلم الحرف التراثية.

الوطن

خصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعا التجاري أمس للحديث عن تنشيط الحرف التراثية، إذ تحدث عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلاد قائلاً: «إن الحرفيين هم الجنود المجهولون في الاقتصاد السوري، والصادرات الحرفية اليوم تشكل أكثر من ٦٠ بالمئة من الصادرات السورية»، مشيراً إلى أنها لا تخرج كمنتجات حرفية بل كمنتجات صناعية.

ولفت الجلاد إلى أن وجود هذه الحرف بحد ذاته له قيمة اجتماعية كبيرة، وهي تشغيل اليد العاملة، إذ إنها تشغل أيدي

مناقشة خطط الوزارات الاستثمارية لموازنة ٢٠٢٠ الأسبوع المقبل

هنا غانم

من المقرر أن تبدأ مناقشة الخطط الاستثمارية للوزارات والجهات التابعة لها في المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي مطلع الأسبوع القادم، وذلك وفق السياسة التي تم الاتفاق عليها، منتممة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري والجاري في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠، لتسهم بتعزيز الصمود وتوفير الاحتياجات الأساسية ودعم القطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي، والاستمرار بإعادة الخدمات الأساسية للمناطق التي تم تحريرها من الإرهاب لتأمين عودة الأهالي إليها وتأمين مستلزمات الإنتاج

والطاقة وتحسين واقع الخدمات. وفيما يخص اعتمادات وزارة الصناعة، المقرر مناقشتها، فقد بلغت الاعتمادات المقترحة نحو ٣٩ مليار ليرة سورية، لكنه تم فقط بعد إجراء التخفيضات، علماً بأن الاعتمادات النهائية التي كانت مخصصة للعام ٢٠١٩ بلغت ٢١,٨ مليار ليرة. الوزارة خصصت اعتماداتها لعام ٢٠٢٠ بمشاريع الاستبدال والتحديث أي بحدود ١٣ مليار ليرة، أي بنسبة ٨٢ بالمئة، وللمشاريع المنقولة ١,٢ مليار ليرة، أي بحدود ٧ بالمئة، أما المشاريع الجديدة فقد حددت نحو ١,٧ مليار ليرة أي بنسبة ١١ بالمئة.